International Academic Journal for Economics and Administrative Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية

Website: http://iajour.com/index.php/eas

ISSN: 2708-7271

دور المجتمع المحلي في دعم انفصال بلدية بني عبيد عن بلدية إربد الكبرى تحليل لمسارات التأثير المجتمعي من دمج البلديات سنة 2001 إلى استحداث البلدية سنة 2023

خالد محمد علايا خصاونه

مساح ورئيس قسم فني، بلدية بني عبيد - منطقة كتم، إربد، الأردن
البريد الالكتروني: khaldaakhsawnh@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المجتمع المحلي في دعم انفصال مناطق لواء بني عبيد عن بلدية إربد الكبرى، مع اعتماد التعبير القانوني الأدق المتمثل في «استحداث بلدية بني عبيد» وفق قرار مجلس الوزراء الصادر في 22 آذار 2023 استناداً إلى المادة (21/أ) من قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021. اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة الوصفية التحليلية، واستندت إلى تحليل وثائق رسمية وتقارير حكومية ومواد منشورة صادرة عن جهات عامة، وإلى أدبيات المشاركة المجتمعية واللامركزية، خلال المدة الممتدة من دمج البلديات سنة 2001 حتى مرحلة الانتقال المؤسسي اللاحقة للاستحداث. واستخدمت الدراسة أسلوب تتبع العملية لربط المطالب المجتمعية المتكررة بمراحل وضع القضية على الأجندة العامة، ونقلها عبر ممثلي اللواء، وتكوين الشرعية العامة، ثم صدور القرار وتشكيل لجان التنفيذ. وتبين أن أثر المجتمع المحلي لم ينحصر في الاحتجاج أو المطالبة؛ بل ظهر في ستة مسارات متكاملة: تعريف المشكلة بوصفها مسألة عدالة خدمية وتمثيل محلي، والمحافظة على استمرارية القضية، وبناء ائتلاف اجتماعي وتمثيلي، وتقديم مبررات سكانية ومالية، وفتح قنوات الحوار مع المؤسسات، ومراقبة الانتقال بعد القرار. كما أظهرت النتائج أن القرار الحكومي وصف الاستحداث بأنه استجابة لمطالب المواطنين، وهو دليل مباشر على الاعتراف الرسمي بمدخلات المجتمع، لكنه لا يثبت أن الضغط المجتمعي كان السبب الوحيد؛ إذ شاركت الاعتبارات القانونية والديمغرافية والمالية والإدارية في تشكيل النتيجة. وكشفت الدراسة أن نجاح الاستقلال المؤسسي لا يُقاس بصدور القرار فقط، بل بقدرة البلدية الجديدة على استدامة الخدمات، وتسوية الأصول والموظفين والالتزامات، وضمان التنسيق الحضري مع إربد الكبرى. وتوصي الدراسة بمأسسة المشاركة عبر مجلس استشاري مجتمعي، ونشر بيانات الإيرادات والإنفاق بحسب المناطق، واعتماد موازنة تشاركية، وبناء مؤشرات علنية لعدالة الخدمة، وإنشاء آلية مشتركة بين البلديتين لإدارة الملفات العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المحلي؛ بلدية بني عبيد؛ بلدية إربد الكبرى؛ المشاركة المجتمعية؛ الاستحداث البلدي؛ اللامركزية؛ العدالة الخدمية؛ الأردن.

المقدمة

تُعد البلديات المستوى الأقرب إلى الحياة اليومية للمواطن؛ فهي الواجهة التي تُختبر عندها جودة الطرق والنظافة والإنارة والتنظيم والأسواق والفضاءات العامة. ولهذا لا تكون إعادة رسم الحدود البلدية أو استحداث بلدية جديدة مجرد تعديل إداري، بل إعادة توزيع للسلطة والموارد والمسؤولية والمساءلة. وتبرز حالة بني عبيد مثالاً أردنياً مهماً؛ إذ ضُمّت بلديات ومجالس محلية من اللواء إلى بلدية إربد الكبرى ضمن مشروع دمج البلديات سنة 2001، ثم استمرت مطالبات محلية بفصل مناطق اللواء واستحداث بلدية مستقلة إلى أن وافق مجلس الوزراء على الاستحداث في 22 آذار 2023.

تنطلق الدراسة من فرضية تفسيرية مؤداها أن المجتمع المحلي لا يؤثر في القرارات العامة عبر قناة واحدة، بل عبر سلسلة تبدأ بتسمية المشكلة وتجميع الخبرات اليومية حولها، ثم تحويلها إلى مطلب عام قابل للتداول، وحشد الفاعلين والنواب والهيئات المدنية، وتقديم مبررات قابلة للفحص، وصولاً إلى التفاعل مع المؤسسات الرسمية ومراقبة التنفيذ. ويجعل هذا المنظور من المجتمع المحلي شريكاً في صنع القضية العامة، من دون إنكار اختصاص الدولة القانوني أو الوزن المستقل للاعتبارات المالية والفنية.

تنبع أهمية الحالة أيضاً من التداخل العمراني والوظيفي بين إربد وبني عبيد. فالحدود الإدارية لا تقطع شبكات النقل والنفايات والأسواق والمرافق أو المصالح اليومية للسكان. ومن ثم فإن الدفاع عن الاستقلال المحلي لا ينبغي أن يتحول إلى قطيعة مؤسسية؛ بل يجب أن يقترن بحوكمة مشتركة للملفات العابرة للحدود، وشفافية في توزيع الأصول والالتزامات، وقدرة على الاستجابة المتوازنة داخل البلدية المستحدثة نفسها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تفسير الكيفية التي انتقل بها مطلب محلي ممتد من مستوى الشكوى من توزيع الخدمات والتمثيل إلى مستوى القرار الحكومي باستحداث بلدية بني عبيد، مع تجنب اختزال النتيجة في الضغط الشعبي وحده أو في القرار القانوني المجرد. فالمصادر المنشورة تكشف حضوراً للمواطنين والمجالس المحلية والنواب والفعاليات العامة، كما تكشف في الوقت نفسه خلافاً بشأن الجدوى المالية والمشروعات والأصول. لذلك تبحث الدراسة في «الدور» بوصفه مجموعة آليات تأثير يمكن رصدها، لا بوصفه علاقة سببية وحيدة مكتملة الإثبات.

السؤال الرئيس: ما الدور الذي أداه المجتمع المحلي في دعم الانتقال من المطالبة بفصل مناطق بني عبيد عن بلدية إربد الكبرى إلى استحداث بلدية بني عبيد، وما شروط تحويل هذا الدور إلى مشاركة مستدامة بعد الاستحداث؟

ما السياق التاريخي والقانوني والإداري لدمج مناطق بني عبيد ثم استحداث بلديتها؟

ما قنوات وآليات التأثير التي استخدمها الفاعلون المحليون في بناء المطلب وإيصاله إلى صانع القرار؟

ما حدود الأدلة المتاحة على أثر المجتمع المحلي، وما العوامل البديلة أو المكملة التي أسهمت في القرار؟

ما التحديات التي ظهرت في مرحلة الانتقال، وكيف يمكن للمشاركة المجتمعية أن تدعم الحوكمة والاستدامة؟

أهداف الدراسة

توثيق التسلسل الزمني للحالة اعتماداً على مصادر رسمية وعامة قابلة للتحقق.

بناء إطار تحليلي يفسر مسارات تأثير المجتمع المحلي في قرار الاستحداث.

تقويم الأدلة المؤيدة للدور المجتمعي مع عرض الحجج المتحفظة ومخاطر الانتقال.

اقتراح أدوات مؤسسية تحول الدعم المجتمعي من تعبئة ظرفية إلى شراكة ومساءلة مستمرتين.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تسد الدراسة فجوة تطبيقية في الأدبيات العربية المتعلقة بكيفية تأثير المجتمع المحلي في إعادة تشكيل الوحدة البلدية. وغالباً ما تدرس المشاركة من زاوية الانتخابات أو تحديد الاحتياجات، في حين تقدم حالة بني عبيد فرصة لفحص دورها في وضع مسألة الحدود والهوية الخدمية على الأجندة العامة. كما تربط الدراسة بين أدبيات المشاركة واللامركزية وبين وقائع محلية موثقة، وتقدم نموذجاً تفسيرياً قابلاً للاختبار في حالات بلدية أخرى.

الأهمية العملية

تفيد النتائج بلدية بني عبيد ووزارة الإدارة المحلية وبلدية إربد الكبرى في تصميم قنوات مشاركة أكثر انتظاماً، وفي إدارة الملفات الانتقالية والعابرة للحدود. كما تقدم للفاعلين المحليين معياراً يميز بين المطالبة المشروعة القائمة على الأدلة وبين الادعاءات الرقمية التي تحتاج إلى تدقيق، وتربط نجاح الاستحداث بجودة الخدمة والشفافية لا بمجرد تحقق الشكل المؤسسي.

حدود الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

البعد	التحديد الإجرائي في هذه الدراسة
المكاني	مناطق بلدية بني عبيد المستحدثة: الحصن، الصريح، إيدون، النعيمة، كتم، وشطنا بحسب التغطيات اللاحقة للاستحداث، مع النظر إلى علاقتها الوظيفية بإربد الكبرى.
الزماني	من دمج البلديات سنة 2001 إلى مرحلة الانتقال المؤسسي والخدمي بعد قرار 22 آذار 2023، مع الاستفادة من بيانات سكانية حتى نهاية 2024.
المجتمع المحلي	السكان، والمجالس والممثلون المحليون، والنواب، والفعاليات الاجتماعية والمهنية والمدنية التي عبّرت عن مصالح اللواء أو ناقشتها في المجال العام.
الدعم	الأفعال التي ساعدت على إبقاء القضية على الأجندة، وبناء الشرعية، ونقل المطالب، وتوفير المبررات، ومتابعة التنفيذ؛ ولا يعني تأييد كل فرد أو غياب رأي معارض.
الانفصال/الاستحداث	الانفصال تعبير وصفي شائع؛ أما الاستحداث فهو التعبير القانوني للقرار الصادر وفق المادة (21/أ) من قانون الإدارة المحلية.

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021، وقرار الاستحداث والتغطيات الرسمية ذات الصلة.

منهجية الدراسة

تصميم البحث

اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة الوصفية التحليلية. واستُخدم تحليل الوثائق لتحديد الوقائع والتواريخ والمواقف المؤسسية، كما استُخدم تتبع العملية لرصد الحلقات الوسيطة بين المطالب المحلية والقرار: ظهور الشكوى، واستمرار التعبئة، وانتقال المطلب عبر ممثلين، والاستجابة الحكومية، ثم لجان التنفيذ. وهذا التصميم ملائم لأن السؤال يركز على «كيف» مارس المجتمع تأثيره، لا على قياس نسبة التأييد السكاني في لحظة محددة.

مصادر البيانات ومعايير الاختيار

أُعطيت الأولوية للقانون المنشور في الجريدة الرسمية، والبيانات الحكومية، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الإدارة المحلية، ووكالة الأنباء الأردنية، ومجلس النواب، ووثائق بلدية إربد الكبرى. واستخدمت الأخبار المحلية فقط لتوثيق فعل علني محدد أو لإظهار موقف منسوب إلى صاحبه، لا لإثبات حقيقة مالية غير مدققة. كما استعانت الدراسة بتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأدبيات علمية محكمة لبناء الإطار النظري.

صدق التحليل وضبط التحيز

جرى تثليث الأدلة بمقارنة أكثر من نوع من المصادر، والفصل بين الخبر والادعاء والرأي. فعلى سبيل المثال، عُرضت الأرقام التي قدمتها بلدية إربد الكبرى عن الإنفاق والإيرادات بصفتها بيانات معلنة من طرف مؤسسي في النقاش، لا نتيجة تدقيق مستقل. وكذلك عومل تصريح أن الاستحداث جاء استجابة لمطالب المواطنين بوصفه دليلاً رسمياً على الاعتراف بالمطلب، لا برهاناً على أن المجتمع المحلي كان العامل الوحيد.

محددات الدراسة

تتمثل المحددات في غياب محاضر كاملة لجميع اللقاءات والعرائض، وعدم توافر قاعدة بيانات موحدة تقيس توزيع الإيرادات والإنفاق على المناطق عبر كامل مدة الدمج، وعدم إجراء مقابلات أو استبانة ممثلة للسكان. لذلك لا تقيس الدراسة حجم التأييد أو اختلافه بين البلدات والفئات، ولا تحسم بصورة محاسبية جدوى الفصل. وتعالج هذه المحددات بصياغة استنتاجات متدرجة القوة واقتراح برنامج بحث ميداني لاحق.

الإطار النظري

المشاركة المجتمعية من الحضور إلى التأثير

توضح أدبيات المشاركة أن حضور المواطنين اجتماعاً أو تلقيهم المعلومات لا يكفي للحكم بوجود تأثير. فقد ميّزت آرنستين بين درجات رمزية وأخرى تمنح المواطنين شراكة أو قوة فعلية (Arnstein, 1969)، بينما قدم فانغ تصنيفاً يربط من يشارك، وكيف يتواصل المشاركون، وكيف ترتبط المداولات بالقرار العام (Fung, 2006). وفي السياق الأردني، تميز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين الإعلام، والاستشارة، والانخراط؛ ويتدرج الانتقال من علاقة أحادية الاتجاه إلى تعاون يوفر للمشاركين الموارد والفرص عبر دورة السياسة العامة (OECD, 2020).
بناء على ذلك، يُقاس الدور المجتمعي في هذه الدراسة بخمسة مؤشرات: استمرارية التعبير عن المشكلة، وتعدد القنوات والفاعلين، وتحول المطالب إلى مبررات قابلة للفحص، ووجود استجابة أو اعتراف مؤسسي، واستمرار الرقابة والمشاركة بعد القرار. ويمنع هذا المقياس مساواة الضجيج الإعلامي بالتأثير، كما يمنع حصر المشاركة في الانتخابات.

اللامركزية والقرب الخدمي

تفترض اللامركزية أن قرب القرار من السكان يمكن أن يحسن ملاءمة الخدمة والمساءلة، لكن القرب لا ينتج الكفاءة تلقائياً. فقد يؤدي تفتيت النطاق الحضري إلى فقدان وفورات الحجم أو تعقيد إدارة المرافق المشتركة. وتؤكد مراجعات اللامركزية في الأردن ضرورة توضيح المسؤوليات، وتنسيق المستويات، وتخصيص الموارد، ودمج أصحاب المصلحة في تحديد الاحتياجات وصياغة الخطط (OECD, 2017; OECD, 2020). ومن ثم فإن الحجة المؤيدة للاستحداث تكون أقوى عندما تجمع بين التمثيل المحلي والقدرة المالية والفنية والتنسيق الإقليمي.

رأس المال الاجتماعي والفاعلية الجمعية

يوفر رأس المال الاجتماعي - بمعنى شبكات الثقة والتعاون والقدرة على الفعل الجماعي - مورداً لتحويل المظالم الفردية إلى قضية عامة (Putnam, 1993). وفي حالة بني عبيد، لا تكمن القيمة التحليلية للشبكات في كثرتها فقط، بل في قدرتها على وصل المجالس والنواب والوجهاء والمهنيين والمواطنين بالمؤسسات الرسمية. غير أن الشبكات غير الرسمية قد تستبعد الشباب والنساء والفئات الأقل اتصالاً؛ لذلك تحتاج إلى مأسسة شفافة تمنع احتكار التمثيل.

السياق التاريخي والقانوني لحالة بني عبيد

دمج سنة 2001

نفذت الحكومة الأردنية في سنة 2001 مشروعاً واسعاً لدمج البلديات والتجمعات المتقاربة بهدف تكوين بلديات أكبر قادرة على تجميع الموارد البشرية والمالية والآليات وتحسين الإدارة والخدمات. وتذكر الخطة الاستراتيجية لبلدية إربد الكبرى أن بلدية إربد والمجالس والبلديات المحاذية دُمجت لتشكيل بلدية إربد الكبرى، وشملت من لواء بني عبيد الصريح وإيدون والحصن والنعيمة وكتم. وتوضح وثائق وزارة الشؤون البلدية أن عدد المجالس البلدية انخفض على المستوى الوطني بصورة كبيرة نتيجة مشروع الدمج (وزارة الشؤون البلدية، 2014؛ بلدية إربد الكبرى، 2020).
كان منطق الدمج قائماً على وفورات الحجم وتجميع القدرات، إلا أن نجاحه العملي كان مشروطاً بعدالة توزيع الخدمة والتمثيل داخل البلدية الموسعة. ومع مرور الوقت، ظهرت في بني عبيد رواية محلية تربط ضعف بعض الخدمات وبعد مركز القرار بالحاجة إلى بلدية مستقلة. ولا يعني وجود هذه الرواية إثبات تقصير شامل أو متعمد؛ لكنه يوضح الأساس الإدراكي الذي نشأت منه التعبئة.

الإطار القانوني للاستحداث

صدر قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021 في العدد 5746 من الجريدة الرسمية. ويمنح الإطار القانوني مجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير، صلاحية استحداث بلدية أو إلغاءها أو دمجها أو فصل جزء منها وفق الأحكام المحددة. واستند قرار استحداث بلدية بني عبيد إلى المادة (21/أ)، بحسب الإعلان المنشور عن قرار مجلس الوزراء. وهذه النقطة جوهرية: المجتمع يستطيع بناء المطلب والشرعية والضغط وتقديم الأدلة، لكن القرار المنشئ للشخصية البلدية يظل من اختصاص السلطة المحددة قانوناً.

التحول الديمغرافي

قدرت دائرة الإحصاءات العامة سكان لواء بني عبيد بنحو 246,470 نسمة في نهاية 2023، ثم بنحو 250,830 نسمة في نهاية 2024. ويعزز هذا الحجم الحاجة إلى إدارة محلية قادرة على الاستجابة والتخطيط، لكنه لا يكفي منفرداً لإثبات أفضلية الاستحداث؛ إذ يلزم اقترانه بتحليل قاعدة الإيرادات، وكلفة الخدمات، ونوعية الأصول، والموظفين، والالتزامات، والروابط الوظيفية مع مدينة إربد (دائرة الإحصاءات العامة، 2023، 2024).

التسلسل الزمني للقضية

التاريخ	المحطة	دلالتها التحليلية
2001	دمج بلديات ومجالس محلية في بلدية إربد الكبرى، ومن بينها مناطق من لواء بني عبيد.	بداية الترتيب المؤسسي الذي نشأت في ظله قضية العدالة الخدمية والتمثيل.
27 أيلول 2014	اعتصام أهالٍ أمام متصرفية اللواء للمطالبة ببلدية مستقلة وتحسين عدالة توزيع الخدمات.	انتقال الشكوى إلى فعل علني موثق وإيصالها إلى الإدارة المحلية.
2018	الإشارة إلى بدء إجراءات ولجنة حكومية لدراسة الموضوع، وفق تصريح منشور لمساعد رئيس مجلس النواب.	تحول المطلب من المجال العام إلى مسار مؤسسي أولي.
21 كانون الثاني 2023	لقاء عام ناقش آثار الفصل وطلب التريث لدراسة وجهات النظر المتباينة.	وجود مداولة عامة ورأي متحفظ، بما ينفي افتراض الإجماع المطلق.
22 آذار 2023	موافقة مجلس الوزراء على استحداث بلدية في لواء بني عبيد استناداً للمادة (21/أ).	التحول من مطلب سياسي-مجتمعي إلى قرار قانوني؛ ووصف القرار بأنه استجابة لمطالب المواطنين.
18 حزيران 2023	تشكيل لجنة لإدارة البلدية المستحدثة.	بدء بناء القدرة المؤسسية والانتقال التنفيذي.
تموز 2023	تشكيل ثماني لجان للموظفين والقضايا والعقارات والمالية والمديونية والآليات والإدارة والتنظيم والحوسبة.	إظهار أن الاستحداث عملية معقدة لتوزيع الأصول والالتزامات لا لحظة قرار فقط.
تشرين الأول 2023	توجيه رسمي لتسريع الملفات وفتح حساب خاص، مع استمرار معالجة الأصول والموظفين والتنظيم.	انتقال مركز النقاش إلى قابلية التشغيل واستمرارية الخدمة.
2024 وما بعده	تولي البلدية مسؤولياتها وظهور ملفات خلافية وخدمية مرتبطة بالأصول والآليات والنفايات والمرافق المشتركة.	الحاجة إلى مشاركة رقابية وتنسيق بين البلديتين بعد تحقق الاستقلال المؤسسي.

المصدر: إعداد الباحث من وثائق بلدية إربد الكبرى، ومجلس النواب، ووكالة الأنباء الأردنية، ودائرة الإحصاءات العامة، والتغطيات المشار إليها في قائمة المراجع.

مسارات الدور المجتمعي في دعم الاستحداث

تأطير المشكلة باعتبارها عدالة خدمية وتمثيلاً محلياً

أول أدوار المجتمع المحلي كان صياغة المشكلة. فبدلاً من عرض كل حفرة أو نقص نظافة بوصفه واقعة منفصلة، جُمعت الشكاوى ضمن إطار أوسع عنوانه عدالة توزيع الخدمات وقرب القرار من السكان. هذا التأطير مهم لأنه ينقل النقاش من طلبات جزئية إلى سؤال مؤسسي: هل البنية البلدية القائمة قادرة على تمثيل أولويات اللواء وتخصيص الموارد بصورة عادلة؟ وقد ظهر هذا الخطاب في الاعتصام الموثق سنة 2014، ثم في تصريحات المجالس والفعاليات التي كررت مطالب الفصل وتحسين الخدمات.
غير أن قوة هذا الإطار تتطلب بيانات مقارنة. فالانطباع المحلي خبرة معتبرة، لكنه يصبح أكثر إقناعاً لصانع القرار حين يقترن بمؤشرات لطول الطرق المخدومة، وتكرار جمع النفايات، والإنارة، وزمن إنجاز المعاملة، ونصيب الفرد من الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي. وهنا يظهر دور المهنيين المحليين، بمن فيهم المساحون والمهندسون والمحاسبون، في تحويل الخبرة اليومية إلى خرائط وبيانات قابلة للتدقيق.

الاستمرارية ووضع القضية على الأجندة

تكشف المدة بين الدمج سنة 2001 والقرار سنة 2023 أن أثر المجتمع لم يكن حدثاً واحداً، بل استمرارية في إعادة طرح الموضوع. وفي دراسات السياسات العامة، تزداد فرصة دخول قضية إلى الأجندة حين تحتفظ بجمهور نشط، وتجد لحظات مؤسسية مناسبة،

ويتوافر لها حل قابل للصياغة. حافظت المطالبات على حضور القضية عبر الاحتجاج، واللقاءات، والتصريحات، والوساطة النيابية، والنقاش الإعلامي. هذه الاستمرارية حالت دون تحول الخلاف إلى شكوى موسمية عابرة.
ويجب مع ذلك عدم مساواة الاستمرارية بالإجماع. فاللقاء الذي عقد في مؤسسة إعمار إربد في كانون الثاني 2023 دعا إلى التريث ودراسة الآثار، وناقش تعقيد المشروعات الواقعة في نطاقات متداخلة. ويُعد وجود هذا الرأي المعارض أو المتحفظ علامة صحية إذا أُدير بالحجة والبيانات؛ لأن شرعية القرار لا تقوم على إسكات الاعتراض بل على وزن البدائل علناً.

بناء ائتلاف بين المواطنين والممثلين والمؤسسات

لم يصل المطلب إلى القرار عبر المواطنين منفردين. فقد شارك رؤساء وأعضاء مجالس محلية، ونواب اللواء، وفعاليات اجتماعية ومهنية، ومسؤولون حكوميون في نقله ومناقشته. وأفاد تصريح منشور عن مجلس النواب بأن المطالبات استمرت عبر حكومات، وأن إجراءات بدأت سنة 2018 قبل الاستجابة في 2023. وتوضح هذه الحلقة وظيفة الوساطة التمثيلية: ترجمة القضية المحلية إلى مخاطبات وأسئلة ومتابعة مع الوزارة والحكومة.
تكمن فاعلية الائتلاف في جمع نوعين من الشرعية: شرعية الخبرة اليومية لدى السكان، وشرعية التمثيل والإجراء لدى المجالس والنواب. إلا أن الائتلاف يصبح عرضة للانتقائية إن اقتصر على الشخصيات الأقدر على الوصول. لذلك ينبغي أن تتضمن المشاركة المؤسسية النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب الأعمال وممثلي الأحياء الأقل نفوذاً، وأن تُنشر معايير اختيار المشاركين ومحاضر الاجتماعات.

إنتاج المبررات السكانية والمالية والفنية

رافق الخطاب المجتمعي مبررات تتصل بعدد السكان، واتساع اللواء، ووجود قاعدة إيرادية، والحاجة إلى تسهيل الخدمة. وأكد الإعلان الحكومي أن عدد السكان والمساحة والإيرادات تدعم الاستحداث وقدرته على الاستمرار. هنا انتقل المطلب من التعبير عن عدم الرضا إلى تقديم مبررات تتصل بمعايير الدولة ذاتها. ويُعد هذا التحول من أهم أشكال الدعم؛ لأن القرارات البلدية تحتاج إلى إثبات حد أدنى من القابلية المالية والتنظيمية.
لكن السجال المالي يوضح ضرورة الحذر. ففي لقاء كانون الثاني 2023، عرض رئيس بلدية إربد الكبرى أن الإنفاق على مناطق بني عبيد منذ 2016 تجاوز 42 مليون دينار مقابل إيرادات بلغت 27 مليوناً، وأن كلفة الأعمال الهندسية بين 2014 ونهاية 2021 بلغت 23 مليوناً. هذه أرقام صادرة عن طرف في النقاش، ويجب ألا تُقبل أو تُرفض دون مراجعة محاسبية موحدة تحدد منهج التصنيف، وما إذا كانت النفقات المباشرة والمشتركة والاستهلاكات والأصول قد احتسبت بالطريقة نفسها. الدور المجتمعي الرشيد هنا هو المطالبة بالتدقيق لا انتقاء الرقم الذي يخدم موقفاً مسبقاً.

الحوار العام وبناء الشرعية

أسهمت الاجتماعات العامة والتغطية الإعلامية في إخراج القضية من نطاق المراسلات المغلقة. وأتاح ذلك للمؤيدين عرض حجج القرب وعدالة الخدمة، وللمتحفظين عرض مخاطر تفتيت التخطيط الحضري والمشروعات المشتركة. وفي ضوء سلم المشاركة، يقع هذا النشاط بين التشاور والتأثير غير المباشر؛ إذ لم يكن المجتمع صاحب الاختصاص القانوني النهائي، لكنه أسهم في تعريف البدائل وبناء القبول السياسي حول أحدها.
تظهر الشرعية بصورة أوضح في صياغة قرار الاستحداث كما نقلتها الجهات العامة: القرار جاء استجابة لمطالب المواطنين. وهذه العبارة لا تكفي وحدها لتقييم جودة المشاركة، لكنها دليل مباشر على أن المدخل المجتمعي كان معترفاً به في مبررات القرار. ويظل الاختبار الأقوى هو ما إذا كانت المعلومات المستخدمة متاحة، والآراء المخالفة موثقة، ومعايير القرار معلنة.

المتابعة والرقابة بعد القرار

لا ينتهي دور المجتمع عند تشكيل البلدية. فقد كشفت مرحلة الانتقال الحاجة إلى متابعة نقل الموظفين والآليات والأصول والبيانات والملفات التنظيمية، وإلى ضمان عدم انقطاع النظافة والصيانة والمعاملات. إن تحول المواطن من مؤيد للاستحداث إلى شريك في تحديد الأولويات ومراقبة الأداء هو الشرط الذي يمنع اختزال المشاركة في تعبئة هدفها الوصول إلى القرار.
كما تتطلب المتابعة إعادة تعريف النجاح. فالنجاح ليس اسم البلدية أو استقلال موازنتها فقط، بل تحسن موثق في الخدمة، وعدالة داخلية بين الحصن والصريح وإيدون والنعيمة وكتم وشطنا، وزمن استجابة أقصر، وقدرة أعلى على التخطيط والاستثمار، وتسوية عادلة للالتزامات مع إربد الكبرى. وهنا يمكن للمجتمع أن يراقب مؤشرات متفقاً عليها وينشر تقارير ظل بناءة تستند إلى البيانات.

مصفوفة تفسير أثر المجتمع المحلي

المسار	أداة التأثير	المخرج القابل للرصد	قوة الدليل
تعريف المشكلة	شكاوى خدمية وصياغة مطلب العدالة	تحول قضايا متفرقة إلى مطلب مؤسسي	متوسطة: موثقة في تصريحات واحتجاجات
استدامة الأجندة	تكرار المطالبة عبر سنوات	بقاء الملف مطروحاً حتى نضج المسار الرسمي	متوسطة إلى قوية زمنياً
الوساطة التمثيلية	مجالس محلية ونواب وفعاليات	انتقال المطلب إلى لجان ومخاطبات حكومية	قوية في المصادر الرسمية العامة
بناء المبرر	حجج السكان والمساحة والإيرادات	إدراج الجدوى في مبررات القرار	قوية للاعتراف؛ محدودة للتدقيق المالي
الشرعية العامة	لقاءات ونقاش إعلامي	إظهار التأييد والاعتراض وإتاحة المداولة	متوسطة لغياب قياس ممثل للرأي
متابعة التنفيذ	مطالب بالخدمة والشفافية	ضغط لتسريع الأصول والآليات والحوسبة	متوسطة؛ تحتاج بيانات أداء دورية

المصدر: استنتاجات الباحث من عملية تثليث المصادر؛ تعبر «قوة الدليل» عن كفاية الوثائق المتاحة ولا تعبر عن حجم التأييد الشعبي.

مناقشة النتائج

المجتمع المحلي شرط للشرعية وليس بديلاً عن الاختصاص

تؤيد الحالة تصوراً تكاملياً: المجتمع المحلي يوفر المعرفة بالمشكلة والدعم والرقابة، بينما توفر الدولة الاختصاص القانوني والتقييم المالي والإداري. ولا ينتقص هذا التقسيم من الدور المجتمعي؛ بل يحدده بدقة. فالقرار الذي لا يستند إلى مطلب محلي قد يفتقر إلى القبول، والمطلب الذي لا يمر بالتقييم القانوني والفني قد ينتج وحدة غير قابلة للاستدامة.

التأثير التراكمي أقوى من الفعل المنفرد

لا تشير الأدلة إلى لحظة واحدة سببت الاستحداث، بل إلى تراكم: خبرات خدمية، احتجاجات، وساطة نيابية، لجنة أو إجراءات أولية، نقاش عام، ثم قرار ولجان تنفيذ. ويتفق ذلك مع نماذج المشاركة التي ترى أن التأثير ينتج من اتصال قنوات متعددة بدورة السياسة العامة، لا من مجرد فتح نافذة للاستماع.

الاعتراف الرسمي مهم لكنه ليس قياساً للرأي العام

يشكل وصف القرار بأنه استجابة لمطالب المواطنين دليلاً قوياً على الاعتراف الحكومي. لكنه لا يحدد نسبة المؤيدين، ولا يوضح توزيع المواقف بين المناطق والفئات، ولا يثبت أن البديل الأفضل كان الفصل لا إصلاح التوزيع داخل إربد الكبرى. ولهذا يجب أن تفرق البحوث المحكمة بين «وجود مطلب مؤثر» و«وجود إجماع سكاني».

الاستقلال يعيد توزيع المشكلات ولا يلغيها

أظهرت مرحلة الانتقال أن مشكلة القرب قد تُحل جزئياً بينما تظهر تحديات جديدة: نقص الآليات، تسوية الموظفين، نقل الملكيات، المديونية، الحوسبة، الحدود التنظيمية، واستمرارية مشروعات مشتركة. وهذا لا يعني فشل الاستحداث؛ بل يعني أن أي إعادة هيكلة تخلق كلفة انتقال تحتاج إلى خطة، وميزانية، ومؤشرات زمنية، وآلية نزاع.

العدالة يجب أن تنتقل إلى داخل البلدية الجديدة

كان خطاب العدالة بين بني عبيد وإربد الكبرى مركزياً في المطالبة. وبعد الاستحداث، يصبح الاختبار هو عدالة التوزيع بين مناطق بني عبيد ذاتها. وإذا احتكرت منطقة أو فئة القرار والموارد، فقد تتكرر المشكلة على نطاق أصغر. لذلك ينبغي أن تكون خرائط الأصول والخدمات، وخطط التعبيد والإنارة والنظافة، ومعايير الأولوية متاحة على مستوى المنطقة والحي.

الحجج المتحفظة وموازنتها

فقدان وفورات الحجم

قد تستفيد البلدية الكبرى من شراء موحد وكادر متخصص وأسطول مشترك وقاعدة إيرادية واسعة. ويحتمل أن يرفع الفصل كلفة الوحدة من الخدمة إذا لم تحقق البلدية المستحدثة حجماً تشغيلياً كافياً. تواجَه هذه المخاطرة بإجراء دراسات تكلفة معيارية، وعقود شراء مشتركة، ومجالس خدمات مشتركة عند الحاجة، لا بإنكارها.

تجزئة التخطيط الحضري

يمتد النمو العمراني والحركة اليومية عبر الحدود البلدية. وقد أثيرت مخاوف تتعلق بالمخطط الشمولي ومرافق مثل النقل والأسواق والنفايات والحدائق. والحل ليس بالضرورة العودة إلى الدمج؛ بل إنشاء تنسيق تخطيطي ملزم، وطبقات بيانات جغرافية مشتركة، وبروتوكولات واضحة للموافقات على المشروعات الواقعة على الحدود أو الخادمة للطرفين.

نزاعات الأصول والالتزامات

أظهرت الخلافات المنشورة حول العقارات أن غياب سجل أساس متفق عليه يهدد الثقة. ينبغي أن تعتمد التسوية على جرد قانوني وفني مستقل يميز بين الملكية السابقة للدمج، والمقتنيات الممولة خلال الدمج، والأصول المخصصة لخدمة نطاق أوسع، مع إتاحة ملخص النتائج للرأي العام وحفظ سرية ما يلزم قانوناً.

ارتفاع التوقعات

قد يفسر السكان الاستحداث بوصفه وعداً بتحسن فوري، بينما تحتاج البلدية إلى سنوات لبناء الكادر والأسطول والأنظمة. إذا لم تُدار التوقعات، يتحول رأس المال السياسي إلى خيبة وثقة أقل. ولهذا يجب نشر خطة انتقال تتضمن خط أساس، وأهدافاً ربع سنوية، ومخاطر، ومسؤوليات، وتقارير إنجاز مختصرة.

إطار مقترح لمأسسة دور المجتمع المحلي

مجلس استشاري مجتمعي متعدد التمثيل

يُنشأ بقرار من المجلس البلدي مجلس استشاري يضم ممثلين معلنين عن المناطق، والشباب، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والقطاع التجاري والصناعي، والمهن الهندسية والمساحية، والجامعات والجمعيات. يقدم توصيات غير ملزمة، ويعقد جلسات دورية مفتوحة، وينشر محاضر مختصرة وسجل متابعة يبين ما قُبل وما رُفض وأسباب ذلك.

موازنة تشاركية على مستوى المناطق

تخصص نسبة معلنة من الإنفاق الرأسمالي لمشروعات تقترحها المناطق وفق معايير: السلامة، وعدد المستفيدين، وحالة البنية التحتية، والكلفة، والاستعداد للتنفيذ. وتُعرض المشاريع في جلسات محلية، ثم تنشر درجات التقييم والاختيار. لا تحل الموازنة التشاركية محل الموازنة القانونية؛ بل تدعم أولوياتها وتزيد قابلية مساءلتها.

مرصد للعدالة الخدمية

يطور المرصد لوحة مؤشرات جغرافية تُحدث دورياً وتعرض: طول الطرق المنفذة والمصانة، ونقاط الإنارة، وتكرار جمع النفايات، وزمن معالجة الشكاوى، وعدد الرخص والمعاملات وزمنها، والإنفاق لكل منطقة، ومواقع المشروعات ونسب إنجازها. ويُفضل نشر المنهج قبل الأرقام حتى يتمكن المجتمع من فهم المقارنات وعدم إساءة تفسيرها.

بوابة بيانات وشكاوى ذات حلقة مغلقة

تحتاج المشاركة الرقمية إلى أكثر من استقبال الشكوى. تسجل البوابة الطلب، وتصنفه مكانياً وموضوعياً، وتحدد الجهة والمدة المتوقعة، وترسل تحديثات، وتغلق الطلب مع توثيق الإجراء وإتاحة التقييم. وتساعد الإحداثيات والصور والخرائط في تقليل الغموض، مع مراعاة حماية البيانات الشخصية وإتاحة قناة غير رقمية لمن لا يستطيع استخدامها.

مجلس تنسيق دائم بين بني عبيد وإربد الكبرى

يضم ممثلين فنيين وقانونيين وماليين من البلديتين ووزارة الإدارة المحلية، ويختص بالمشروعات والمرافق العابرة للحدود، وتبادل البيانات الجغرافية والتنظيمية، وتسوية المسائل التشغيلية قبل تحولها إلى نزاع. وينشر المجلس قرارات موجزة وجداول زمنية، ويستخدم التحكيم أو الرأي الفني المستقل في الملفات المعقدة.

خطة تنفيذية مقترحة

المدة	الإجراء	المسؤول الرئيس	مؤشر التحقق
0-3 أشهر	اعتماد سياسة المشاركة وتشكيل المجلس الاستشاري وفق معايير تمثيل معلنة.	المجلس البلدي/اللجنة القائمة	قرار منشور وقائمة أعضاء ومحاضر بدء العمل
0-6 أشهر	إعداد خط أساس للخدمات والأصول والموظفين والالتزامات بحسب المنطقة.	المديرية التنفيذية وفرق مالية وفنية	قاعدة بيانات مدققة وملخص عام

المدة	الإجراء	المسؤول الرئيس	مؤشر التحقق
3-9 أشهر	إطلاق نظام الشكاوى الجغرافي ولوحة مؤشرات أولية.	التحول الرقمي وخدمة الجمهور	نسبة الطلبات ذات موقع وحالة وزمن استجابة
6-12 شهراً	تجربة موازنة تشاركية في عدد محدود من المشاريع القابلة للقياس.	المالية والتنمية المحلية	مشروعات مختارة بمعايير ونتائج منشورة
مستمر	اجتماعات تنسيق ثنائية للمرافق والمشروعات العابرة للحدود.	بلديتا بني عبيد وإربد الكبرى والوزارة	قرارات مشتركة ونسبة الملفات المغلقة ضمن المدة
سنوي	تقرير عدالة خدمية وتقييم مستقل للمشاركة.	وحدة رقابة/جهة أكاديمية مستقلة	تقرير منشور ومناقشة عامة وخطة تصحيح

المصدر: إطار تطبيقي مقترح من الباحث، مستند إلى نتائج الحالة وتوصيات OECD (2020) بشأن المشاركة طوال دورة الاحتياجات والخطط.

النتائج

أدى المجتمع المحلي دوراً تراكمياً متعدد القنوات في إبقاء مطلب استحداث البلدية على الأجندة، ولم يقتصر دوره على الاحتجاج المباشر.

كان تأطير القضية بوصفها مسألة عدالة خدمية وتمثيل وقرب من القرار هو الآلية الأولى التي وحّدت الشكاوى المتفرقة في مطلب مؤسسي.

أسهمت الوساطة النيابية والمجالس والفعاليات في نقل المطلب إلى المجال الحكومي، بما يبرز أهمية الربط بين الفعل المجتمعي والقنوات الدستورية والإدارية.

يوفر وصف القرار الحكومي بأنه استجابة لمطالب المواطنين دليلاً رسمياً على الاعتراف بالدور المجتمعي، لكنه لا يثبت انفراد هذا الدور بالسببية.

شكلت الاعتبارات السكانية والمالية والقانونية عناصر مكملة؛ وقد بلغ تقدير سكان اللواء 250,830 نسمة في نهاية 2024 وفق دائرة الإحصاءات العامة.

تكشف الآراء المتحفظة والخلافات الانتقالية أن قرار الاستحداث كان موازنة بين القرب والتمثيل من جهة، ووفورات الحجم والتخطيط المشترك من جهة أخرى.

يُقاس نجاح الاستحداث بعدالة الخدمة والشفافية والاستدامة والتنسيق، لا بمجرد نقل الاسم أو الاختصاص.

ينبغي أن تتحول المشاركة بعد القرار من تعبئة مطلبية إلى مشاركة في التخطيط والموازنة والرقابة والتقييم، مع تمثيل الفئات الأقل حضوراً.

التوصيات

إجراء تقييم مالي وفني مستقل وعلني لسنوات الانتقال، يتضمن منهج احتساب الإيرادات والنفقات والأصول والالتزامات ونصيب الخدمات المشتركة.

نشر خطة استراتيجية لبلدية بني عبيد مبنية على مشاورات ممثلة لكل المناطق، تتضمن مؤشرات خط أساس ومستهدفات سنوية وكلفة ومصادر تمويل.

تأسيس وحدة للمشاركة والمساءلة المجتمعية مرتبطة تنظيمياً بمركز القرار، مع اختصاص واضح وميزانية وكادر وتقرير سنوي.

اعتماد موازنة تشاركية تدريجية، ونشر بيانات الإيرادات والإنفاق والمشروعات بحسب المنطقة ضمن حدود حماية البيانات والمصلحة العامة.

إنشاء نظام معلومات جغرافي مشترك بين بني عبيد وإربد الكبرى للحدود والتنظيم والطرق والمرافق والأصول ذات الاستخدام المشترك.

إبرام اتفاقيات مستوى خدمة ومذكرات تفاهم للمرافق العابرة للحدود، تحدد المسؤولية والكلفة ومعايير الأداء وتسوية النزاع.
توسيع المشاركة لتشمل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهنيين والقطاع الخاص والأحياء الطرفية، وعدم الاكتفاء بالفاعلين التقليديين.
تكليف جهة أكاديمية مستقلة بتنفيذ مسح ممثل لرضا السكان وجودة الخدمة بعد الاستحداث ومقارنته بخط أساس تاريخي متاح.
تطوير ميثاق تواصل عام يميز بين المعلومة الرسمية والرأي والادعاء، ويلزم بنشر محاضر موجزة وردود مبررة على المقترحات.
إبقاء التعاون مع بلدية إربد الكبرى هدفاً استراتيجياً؛ فالاستقلال الإداري لا يلغي وحدة المجال الحضري والاقتصادي في إربد.

مقترحات لبحوث لاحقة

تقترح الدراسة تنفيذ مسح طبقي يمثل مناطق بني عبيد وفئاتها الاجتماعية لقياس اتجاهات السكان نحو الاستحداث قبل وبعده، ودراسة مقارنة لمؤشرات الخدمة والإنفاق بين آخر خمس سنوات من الدمج وأول خمس سنوات من الاستقلال. كما تقترح مقابلات شبه منظمة مع أعضاء المجالس والنواب والموظفين وممثلي المجتمع، وتحليل شبكات الفاعلين لتحديد من نقل المطلب وكيف تغيرت الحجج، إلى جانب دراسة مكانية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعدالة توزيع مشروعات الطرق والإنارة والنظافة.

الخاتمة

تظهر حالة بني عبيد أن المجتمع المحلي يستطيع أن يكون فاعلاً مؤثراً في إعادة تشكيل الإدارة المحلية عندما يحول الخبرة اليومية إلى قضية عامة، ويحافظ على استمراريتها، ويربطها بقنوات التمثيل، ويقدم مبررات قابلة للفحص. وقد اعترف الخطاب الرسمي بمطالب المواطنين ضمن مبررات استحداث البلدية سنة 2023. ومع ذلك، فإن النزاهة العلمية تقتضي عدم تحويل هذا الاعتراف إلى ادعاء بأن المجتمع كان السبب الوحيد أو أن كل السكان اتخذوا موقفاً واحداً.
المغزى الأعمق هو أن الاستحداث لا يختتم المشاركة؛ بل يبدأ اختبارها الأصعب. فإذا أصبحت بيانات الخدمات والميزانية متاحة، وتوزعت الموارد بعدالة بين المناطق، ووجدت قنوات منتظمة للشراكة والمساءلة، وتعاونت بني عبيد مع إربد الكبرى في المجال الحضري المشترك، يكون المجتمع قد أسهم ليس فقط في إنشاء بلدية، بل في بناء إدارة محلية أكثر قرباً وفاعلية وشرعية. أما إذا بقيت المشاركة موسمية واستمرت الخلافات بلا بيانات وآليات تنسيق، فقد يتغير الشكل المؤسسي من دون أن تتحقق الغاية الخدمية والتنموية.

المراجع والتوثيقات

1. الجريدة الرسمية الأردنية. (2021، 23 أيلول). قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021، العدد 5746. رئاسة الوزراء. الرابط الإلكتروني
2. دائرة الإحصاءات العامة. (2023). الكتاب الإحصائي السنوي الأردني 2023: جدول 4.2، عدد سكان المملكة المقدر حسب التقسيمات الإدارية. الرابط الإلكتروني
3. دائرة الإحصاءات العامة. (2024). تقدير عدد السكان للمملكة حسب التجمع والجنس والأسر لنهاية عام 2024. الرابط الإلكتروني
4. رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية. (2021، 23 أيلول). صدور قانون الإدارة المحلية في الجريدة الرسمية. الرابط الإلكتروني
5. بلدية إربد الكبرى. (2020). الخطة الاستراتيجية لبلدية إربد الكبرى: الموقع الجغرافي والتقسيمات الإدارية. الرابط الإلكتروني
6. بلدية إربد الكبرى. (2024، 21 آب). بيان صادر عن مجلس بلدية إربد الكبرى. الرابط الإلكتروني
7. مجلس النواب الأردني. (2023، 24 آذار). رزوق يثمن قرار الحكومة بشأن لواء بني عبيد. الرابط الإلكتروني
8. وزارة الإدارة المحلية. (د.ت.). بطاقة خدمة استحداث وتسمية وفصل مناطق بلدية. الرابط الإلكتروني

9. وزارة الإدارة المحلية. (2023). الخطة الاستراتيجية لوزارة الإدارة المحلية 2021-2025. الرابط الإلكتروني
10. وزارة الشؤون البلدية. (2014). التقرير السنوي 2014. الرابط الإلكتروني
11. وكالة الأنباء الأردنية (بترا). (2023، 21 كانون الثاني). لقاء يتدارس الآثار المحتملة لفصل مناطق بني عبيد عن بلدية إربد. الرابط الإلكتروني
12. وكالة الأنباء الأردنية (بترا). (2023، 3 تموز). تشكيل 8 لجان للسير بإجراءات فصل لواء بني عبيد عن بلدية إربد. الرابط الإلكتروني
13. وكالة الأنباء الأردنية (بترا). (2023، 10 تشرين الأول). كريشان يؤكد ضرورة الإسراع بإجراءات استحداث بلدية بني عبيد. الرابط الإلكتروني
14. قناة المملكة. (2023، 22 آذار). الموافقة على استحداث بلديتين في لواء بني عبيد وفي قضاء رجم الشامي. الرابط الإلكتروني
15. مصالحه، نديم أحمد محمد. (2023). دور المشاركة المجتمعية في تطوير العمل البلدي في الأردن. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(2). الرابط الإلكتروني.

International Academic Journal for Economics and Administrative Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية

Website: http://iajour.com/index.php/eas

ISSN: 2708-7271

The role of the local community in supporting the separation of Bani Obeid municipality from greater Irbid municipality

Khaled Mohammad Alaya Khasawneh *

Bani Obeid Municipality - Kitim Area, Irbid, Jordan
**CorrespondingauthorE-mail : khaldaakhsawnh@gmail.com*

Abstract:

This study examines how the local community supported the separation of the Bani Obeid areas from Greater Irbid Municipality. In legal terms, the 22 March 2023 Cabinet decision created a new municipality under Article 21(a) of Jordan's Local Administration Law No. 22 of 2021. The study applies a descriptive-analytical case-study design, using document analysis and process tracing across the period from the 2001 municipal amalgamation to the post-creation transition. Official records, government reports, public-agency news, demographic statistics, and relevant scholarship on participation and decentralisation were reviewed. The evidence indicates that community influence operated through six connected pathways: framing the issue as one of service equity and local representation; sustaining the issue over time; building social and representative coalitions; advancing demographic and financial justifications; opening dialogue with public institutions; and monitoring implementation after the decision. The government's own account described the decision as a response to citizens' demands, which is direct evidence that community claims were recognised in the formal process. It does not, however, establish that community pressure was the sole cause: legal authority, population size, fiscal viability, and administrative feasibility were also decisive. The study further finds that institutional independence cannot be evaluated solely by the issuance of the decision. Its success depends on service continuity, transparent allocation of assets, staff and liabilities, and coordinated management of urban functions that cross municipal boundaries. The paper recommends institutionalising participation through a community advisory council, participatory budgeting, area-level publication of revenue and expenditure data, public service-equity indicators, and a permanent inter-municipal mechanism for shared infrastructure and boundary-spanning services

Keywords: *Local Community; Bani Obeid Municipality; Greater Irbid Municipality; Citizen Participation; Municipal Creation; Decentralisation; Service Equity; Jordan.*

References:

[1] Arnstein, S. R. (1969). A ladder of citizen participation. Journal of the American Institute of Planners, 35(4), 216-224. https://doi.org/10.1080/01944366908977225.

[2] Fung, A. (2006). Varieties of participation in complex governance. Public Administration Review, 66(S1), 66-75. https://doi.org/10.1111/j.1540-6210.2006.00667.x.

[3] OECD. (2017). Towards a new partnership with citizens: Jordan's decentralisation reform. OECD Publishing.

[4] OECD. (2020). Engaging citizens in Jordan's local government needs assessment process. OECD Publishing.

[5] Putnam, R. D. (1993). Making democracy work: Civic traditions in modern Italy. Princeton University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctt7s8r7.